



كوٲمارى عىراق
داد كاي بالآى نىٲٲىحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٦ / اتحادية / تمىيز / ٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٨/٧ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة جعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمى وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن وسامى المعمورى المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتى :

١. المميز - المدعى - / قاسم محمد مري - وكيلته المحامية اسراء عباس مفتن .
المميز عليه - المدعى عليه - / ١. وزير الداخلية / إضافة لوظيفته وكيله
مقدم المرور الحقوقي محمود هادي عناد .
٢. الوكيل الأقدم (الإداري) لوزارة الداخلية/إضافة لوظيفته.
٣. مدير المرور العام /إضافة لوظيفته - وكيله العقيد
الحقوقي شكر محمود .

الإدعاء

ادعى المدعى (المميز) بواسطة وكيلته أمام محكمة القضاء الإداري بان وزارة الداخلية وكالة الوزارة للشؤون الإدارية والمالية/المديرية العامة لإدارة الأفراد / مديرية إدارة الضباط/قسم الإعادة أصدرت الكتاب المرقم (٢٩٨٦٠) في ٢٠١١/٨/١٠ المتضمن أحالة المدعى (الملازم اول قاسم محمد مري السماوي) المنسوب الى مديرية مرور واسط الى التقاعد كونه ضعيف البصر . نظلم المدعى لدى المدعى عليه الاول /إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣ ولم يبت بالنظلم رغم مضي المدة القانونية . أقام المدعى دعواه بواسطة وكيلته بتاريخ ٢٠١١/١١/١٦ طالباً بإعادته الى الخدمة بعد فحصه من لجنة طبية متخصصة كون ما جاء بالتقرير الطبي غير صحيح لانه لايعاني من أي مرض في العيون ونضره من جهة طبية لا يوجد فيه أي خلل ، ونتيجة المرافعة الحضورية العننية بحق المدعى والمدعى عليهما الاول والثالث والغيايبية بحق المدعى عليه الثاني قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٥/٩ وبعد الاضبارة (٤٨١/ق/٢٠١١) الحكم برد دعوى

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالاي نيئتبحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٦ / اتحادية / تمييز / ٢٠١٢

المدعي . طعنت وكيلة المميز (المدعي) بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب
لائحتها التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٦/٤ طالبة نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم
ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد أنه
صحيح وموافق للقانون للأسباب التي اعتمدها . ذلك لان المميز عليه الاول/المدعي عليه
الاول/اضافة لوظيفته اصدر الامر الاداري المرقم (٢٩٨٦٠) في (١٠/٨/٢٠١١) الذي
يقضي باحالة المميز (المدعي) على التقاعد استناداً لاحكام الفقرة (ب/ثانياً) من المادة (١)
من قانون التقاعد الموحد رقم (٢٧ لسنة ٢٠٠٦) بناء على كتاب وكالة الوزارة للشؤون
الادارية والمالية/المديرية العامة للرعاية الاجتماعية والصحية / مديرية الرعاية
الصحية/اللجان الطبية/الفحص الطبي المرقم (٤٥٨) في (١٩/٤/٢٠١١) حيث جاء اسم
المدعي بالتسلسل (١٠٠٣) من قرار اللجنة الطبية وكانت نتيجة الفحص (لايصلح بسبب
ضعف البصر) وحيث ان المادة (٨٦) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الامن الداخلي رقم
(١٨) لسنة ٢٠٠٨ النافذ اعتباراً من (١/١/٢٠٠٨) بموجب المادة (٩٠) منه قضت
بتطبيق احكام قانون التقاعد الموحد رقم (٢٧ لسنة ٢٠٠٦) فيما لم يرد نص خاص فيه لم
ينطبق الى احالة منتسبي قوى الامن الداخلي الى التقاعد بسبب عدم صلاحيته للعمل في
هذا المسلك بناء على تقرير اللجنة الطبية المختصة مما يقتضي تطبيق احكام قانون التقاعد
الموحد رقم (٢٧ لسنة ٢٠٠٦) المعدل وحيث ان البند (ثانياً) من المادة (١) من هذا
القانون اوجب في الفقرة (ب) منه احالة الموظف الى التقاعد اذا قررت اللجنة الطبية
الرسمية المختصة عدم صلاحيته للخدمة وحيث ان الفقرة (ثمانية وعشرون) من المادة (١)
من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الامن الداخلي رقم (١٨ لسنة ٢٠١١) عرفت القصد من
اللجنة الطبية بانها اللجنة المشكلة في المؤسسات الصحية لقوى الامن الداخلي وحيث ان
المميز عليه الاول/اضافة لوظيفته استند عند إصداره أمره المشار اليه أعلاه بإحالة المميز
(المدعي) على التقاعد على تقرير اللجنة الطبية المشكلة في مؤسساتها لذا يكون الامر

كرمارى عىراق
داد كاى بالآى نىنتىحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٦ / اتحادية/ تمييز/ ٢٠١٢

الصادر منه/ إضافة لوظيفته قد استند على أسباب قانونية صحيحة وتكون دعوى المميز غير مستندة على سند من القانون مما يقتضى ردها وحيث ان الحكم المميز اذ قضى بررد الدعوى عن المميز عليه الاول لسبب اخر وحيث ان المميز عليه الثالث لا يصح خصماً قانونياً للمميز لعدم تمتعه بالشخصية المعنوية وحيث ان الحكم المميز اذ قضى بررد الدعوى عنه فيكون الحكم المميز موافقاً للقانون بالنسبة اليهما من حيث النتيجة لذا قرر تصديقه من حيث النتيجة ولموافقة الحكم المميز بالنسبة للمميز عليه الثاني للقانون قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية مع تحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٧/٨/٢٠١٢.

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا